رفعت إبراهيم البدوي

لا بالعلم ولا بالفهم.. بالقوة

أعلن رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال عون يوم الخميس الماضي قبول لبنان الرسمي ممثلاً برئيس الجمهورية ورئاسة المجلس النيابي ورئيس حكومة تصريف الأعمال التوصل إلى اتفاق ترسيم الحدود البحرية الذي توسطت فيه الولايات المتحدة مع إسرائيل والقبول به.
الرئيس عون قال في خطابه الأخير إن المحادثات وصلت إلى نهاية إيجابية، واصفاً الاتفاق أنه يمثل إنجازاً تاريخياً، استعاد فيه لبنان ٨٦٠ كيلومتراً مربعاً من المنطقة البحرية المتنازع عليها، مؤكداً عدم التمهيد لأي نوع من أنواع التطبيع مع إسرائيل، وأضاف قائلاً: إن هذه الاتفاقية غير المباشرة تتجاوب مع المطالب اللبنانية وتحفظ حقوق لبنان كاملة.
من المعلوم أن اتفاق الترسيم لن يدخل حيز التنفيذ، إلا بعد إيداع لبنان والعدو الإسرائيلي النسخ الموقعة من قبلهما في الأمم المتحدة، ليصار بعدها إلى إصدار بيان رسمي بإعلان تنفيذ الاتفاق وبرعاية أممية.
وقبل إرسال النسخة اللبنانية الموقعة إلى الأمم المتحدة، انقسم لبنان بين مؤيد للاتفاق معتبرين إياه إنجازاً تاريخياً، وبين منتقد له نظراً لإغفال بعض الثغرات التي اعترت الاتفاق، أما البعض الآخر فقد وصف الاتفاق بالمجحف بحق لبنان، بحجة وجود مساومة على قسم من حقوق لبنان لمصلحة العدو الصهيوني.
لكن بعض المسؤولين الذين يشهد لهم بالموضوعية وبالوطنية، ولديهم باع طويل في محاكاة الواقع، اعتبروا اتفاق الترسيم بصيغته الراهنة جيد على قاعدة «ما كان بالإمكان أفضل مما كان»، آخذين بالاعتبار صعوبة النكد السياسي، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والمالية والأمنية المهترئة، جراء الحصار الأميركي الغربي، المسبب بحصول تضخم مالي هائل وانهيار قيمة العملة، وتعطل مرافق الدولة، المترافق مع عجز الطبقة السياسية عن الاتفاق على انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلفاً للرئيس ميشال عون، المنتهية ولايته بعد أسبوعين، وتبخر إمكانية تشكيل حكومة فاعلة للحلول مكان حكومة تصريف الأعمال الحالية.
أما وقد أعلن لبنان الرسمي القبول باتفاق ترسيم الحدود البحرية بصيغته الحالية، وبغض النظر عن الآراء المؤيدة أو المعترضة على الاتفاق، ومن خارج أي صندوق، وانطلاقاً من الحرص على حقوق لبنان والأجيال، فإننا سنضع جملة من الملاحظات التي يجب توضيحها للعموم كي لا تبقى مبهمة، ومصدراً للشك بحصول صفقة على حساب حقوق لبنان واللبنانيين، على قاعدة «ليطمئن قلبي»، وكي لا نصاب بلعنة الأجيال والتاريخ، وخصوصاً أن التجارب علمتنا الحذر من خبث هذا العدو الغادر عند أي مفترق وفي كل تفصيل، ففي الشكل:
– إن إبرام اتفاق الترسيم بمعزل عن الاحتكام للقوانين الدولية، لا يضمن تثبيت حقوق لبنان المشروعة كاملة وحمايتها من أي تنصل أو نقض مستقبلي للاتفاق.
– إن إطار التفاهم أنجز بعد عشر سنوات لم يسجل لبنان خلالها أي تقدم ولو خطوة واحدة، ومع تعدد الموفدين الأميركيين كان التركيز الأميركي الضغط لقبول لبنان بحقوق منقوصة، بيد أن تأثر سوق الطاقة بالحرب الروسية الأوكرانية فتح شهية الأميركي والأوروبي والعدو الإسرائيلي، لاستخراج الغاز من البحر المتوسط وبيعه لأوروبا التي تعاني من نقص حاد جراء تعطل خطوط التغذية الروسية.
– العدو الإسرائيلي لم يعر مطالبة لبنان بحقوقه البحرية المشروعة أي اهتمام، بل أمعن باعتدائه وبسرقة حق لبنان عبر استحضار منصة شركة «Energean» لاستخراج الغاز من حقل كاريش المتنازع عليه وبيعه لأوروبا بأسعار مرتفعة، لكن الكلام الفصل كان للمقاومة اللبنانية التي فعّلت قوة الردع ضد العدو الصهيوني، عبر تحليق مسيراتها فوق حقل كاريش، مثبتة بذلك معادلة «لا غاز عندنا لا غاز عندكم»، وبظرف شهر واحد تغيرت كل الأمور ونستطيع القول إن العدو أذعن لتهديد المقاومة اللبنانية خوفاً من اندلاع حرب خاسرة للعدو سلفاً، الأمر الذي أجبره على الرضوخ لمطلب لبنان وباعتراف المحللين السياسيين وكبار قادة جيش العدو الإسرائيلي.
وفي نقد بناء وموضوعي لمضمون الاتفاق نذكر الأمور التالية:
– غابت عن بنود الاتفاق أي ضمانة لمنع تنصّل العدو الإسرائيلي مستقبلاً أو الانسحاب منه، وخصوصاً إذا تمكن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو من الفوز بالانتخابات الإسرائيلية القادمة، ولاسيما أن الأخير أعلن صراحة معارضته لهكذا اتفاق.
– في القسم الأول من الاتفاق يلحظ إبقاء الوضع الراهن بالقرب من الشاطئ على ما هو عليه، بما في ذلك على طول خط الحالي للعوامات البحرية، وعلى النحو الذي أرادته إسرائيل، وهذا يعني موافقة لبنانية صريحة على إبقاء هذه المنطقة تحت الاحتلال الإسرائيلي، وإعطائه حرية الملاحة وتجول بوارجه العسكرية فيها متى شاء، أضف إلى ذلك أن الاتفاق أبقى نقطة رأس الناقورة ونقطة الـB1 والنفق السياحي تحت الاحتلال الإسرائيلي.
– ينص الاتفاق على أن تبدأ شركة «توتال» بحفر أول بئر في حقل قانا، إلا أن هذه الشركة، أي «توتال»، ممنوع عليها القيام بتطوير الحقل عينه للبدء باستخراج الغاز، إلا بعد إتمام اتفاق مالي بين الشركة وإسرائيل، ما يعني أن أي تطوير لاستخراج الغاز مستقبلاً من قانا، هو رهن بضمان مصالح إسرائيل المالية ومع «توتال» كشرط لتنفيذ الاتفاقية.
– إن اعتبار الخط ٢٩ خطاً تفاوضياً، أفقد لبنان جزءاً كبيراً من حقه ونصيبه من حقل كاريش المتنازع عليه، وبدل مطالبة لبنان بتعويضات مالية عن حصته المشروعة من حقل كاريش، حسب اتفاقية نيو كامب ١٩٢٣ ووفقاً لمعاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار، ألزمت إسرائيل شركة «توتال» دفع ما قيمته ١٧ بالمئة من منتوج حقل قانا اللبناني.
لا نريد أن نثقل على القارئ بالثغرات المتعددة، التي وردت في متن الاتفاق، وبعيداً عن أي نكد سياسي، وتجنباً لأي تفسير خاطئ قد يفسد ما أنجزه لبنان، رغم بعض الشوائب، ولكن حرصاً على حقوق الشعب وحقوق الأجيال اللبنانية، وخوفاً من لعنة التاريخ، أردنا تسجيل ملاحظاتنا وبشكل بناء.
معظم الفرقاء في لبنان أخذوا ينسبون الفضل بإنجاز الاتفاق لهم شخصياً، ولفهمهم ولعلمهم، ومنهم من ذهب إلى القول إنه تمكن من تحصيل حقوق لبنان البحرية كاملة، مع العلم بأن الوسيط الأميركي آموس هوكشتاين اعترف بأن إسرائيل لم تحصل على كل ما تريده، وكذلك لبنان لم يحصل على كل ما أراده، واصفاً المفاوضات بأنها تجري هكذا بالعادة.
لكن وللأمانة وإنصافاً للحق نقول: لا بالفهم ولا بالعلم تمكن لبنان من انتزاع حقه في التنقيب عن الغاز في بحره، ودليل ذلك تجاربنا التي أثبتت أن هذا العدو لا يفهم، لا لغة الفهم ولا لغة العلم كما ادعى البعض، بل إن القوة هي اللغة الوحيدة التي يفهما العدو الإسرائيلي، وإن الفضل بانتزاع حق لبنان بالتنقيب، عائد لقوة المقاومة اللبنانية، ولمسيرات حزب الله تحديداً، التي رسّخت معادلة «غازنا مقابل غازكم»، وبمعزل عن أي خطوط بحرية، الأمر الذي أجبر العدو الصهيوني على الإذعان والرضوخ لجزء كبير من مطالب لبنان المشروعة، وإلغاء الفيتو عن شركات التنقيب في حقول لبنان، وبالتالي قبول العدو باتفاق الترسيم.
نقول: الإفراط بالتفاؤل خطأ، واعتبار اتفاق الترسيم مكمن الفرج وفك الحصار الاقتصادي عن لبنان أيضاً خطأ، لأن حقبات التاريخ علمتنا أن الثقة بوساطة أميركا، الحليف الأبدي لإسرائيل، خطأ فادح، ولأن تحديات ما بعد الاتفاق أكبر من تحدي تطبيق الاتفاق نفسه، وخاصة لجهة تأمين الشفافية في دفاتر الشروط لتراخيص شركات التنقيب، ولناحية تأمين مواكبة لبنانية لكميات الإنتاج، والتأكد من وضع العائدات المالية بصندوق سيادي، عائد للدولة اللبنانية، خارج أي إطار حزبي أو مناطقي.
الزعيم العربي جمال عبد الناصر قال: لعلّ منطق هذا العصر هو منطق كل العصور أن الحق بغير القوة.. ضائع.
الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قال: إن القوة وحدها هي التي ستحدد المستقبل الجيوسياسي للعالم.

مغادرة ٦ شبان «مخيم الركبان» إلى مناطق سيطرة الدولة

الجيش يطارد الإرهابيين في محيط قاعدة الاحتلال الأميركي في «التنف»

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن- وكالات

كثف الجيش العربي السوري أمس عملياته البرية بتمشيط قطاعات البادية الشرقية بين حماة وحمص ودير الزور، من خلايا تنظيم داعش الإرهابي وقضى على العديد منهم، وعثر أثناء مطاردته لفلولهم على الطرقات الصحراوية في محيط منطقة التنف التي تحتلها القوات الأميركية، على عشرات العبوات الناسفة المزروعة ومخازن أسلحة ومستودعات لوجستية صغيرة ومواد غذائية ضمن مغاور جبلية، وآبار مياه كان يستخدمها الإرهابيون للتزود أثناء تنقلهم في صحراء البادية الشرقية، في وقت تواصلت فيه مغادرة قاطني «مخيم الركبان» الذي تسيطر عليه قوات الاحتلال الأميركي وإرهابيون في تلك المنطقة.
وبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة، كثفت أمس عملياتها البرية بتمشيط قطاعاتها بين حماة وحمص ودير الزور، من خلايا تنظيم داعش، موضحاً أن الوحدات قضت باشتباكات ضارية على العديد من الدواعش في بادية حماة الشرقية.
وأشار المصدر إلى أن ٣ عناصر من القوات الرديفة ارتقوا شهداء أمس، بانفجار لغم بسيارة كانت تقلهم أثناء تنفيذهم المهام القتالية مع الجيش في محور التناهج ببادية حماة الشرقية، وهم: إبراهيم حبيب نجم، وأحمد حمدو الدرويش، وصابر محمد حسين، فيما أصيب ٥ عناصر آخرون إصابات متفاوتة.
ووفق وكالة «سبوتنيك» الروسية، فقد أكدت مصادر عسكرية في دير الزور أن عمليات التمشيط والمداهمة بدأت قبل أسبوعين بحثاً عن فلول المجموعات الإرهابية التي تنشط في المنطقة الصحراوية شمال الحدود السورية الأردنية العراقية، وتواظب على مهاجمة النقاط العسكرية المتمركزة في البادية.
وذكرت المصادر، أن الحملة شملت بادية ريف دير الزور الغربي على اتجاه جبل البشري وبادية الريف الشرقي باتجاه الحدود العراقية السورية، وصولاً لمحطة (T2) في عمق البادية جنوباً على اتجاه منطقة التنف عند المثلث السوري الأردني العراقي.
ومحطة الـ(T2) تتموضع إلى الشمال الغربي من قاعدة «التنف» اللاشرعية التي أنشأتها قوات الاحتلال الأميركي على الحدود السورية – العراقية – الأردنية وتتخذها مقراً لجنودها ولإرهابييها وعلى رأسهم ميليشيا «مغاوير الثورة» و«أحرار الشرقية» وغيرهما.
وكشفت المصادر، أن القوات المشاركة في الحملة تمكنت من العثور على عشرات العبوات الناسفة المزروعة في الطرق الرئيسية للبادية، وتمكنت وحدات الهندسة من تفكيكها.
وأوضحت، أن الوحدات المشاركة عثرت على مخازن أسلحة ومواد غذائية ضمن مغاور جبلية، كما تم ردم العديد من آبار المياه التي تستخدمها فلول الإرهابيين للتزود أثناء تنقلها في صحراء البادية.
وأضافت: إن «العمليات العسكرية التي قمنا بها خلال الأسبوعين الماضيين، أدت إلى تراجع كبير في نشاط المجموعات الإرهابية»، مؤكداً أن الجيش والقوات الرديفة سيتابعون عملياتهم حتى القضاء على آخر مسلح من فلول التنظيمات الإرهابية وتطهير الأراضي السورية واستعادة كل شبر منها».
وتشكل منطقة «التنف» مسرح نشاط كبير لبقايا فلول تنظيم داعش.
جاء ذلك، في حين غادر ٦ شبّان اثنان منهم عبر طرق التهريب إلى محافظة السويداء، من «مخيم الركبان» في منطقة التنف التي تحتلها القوات الأميركية على مثلث الحدود السورية العراقية الأردنية، إلى مناطق سيطرة الدولة السورية، حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.
ويعاني «مخيم الركبان» من سوء الأوضاع المعيشية والإنسانية فيه، وارتفاع تكاليف المعيشة، وانعدام فرص العمل داخله وذلك بعد أن حوّله الاحتلال الأميركي وإرهابيوه إلى سجن كبير في البادية الشرقية.

بغية مواصلة تقدمه نحو إعزاز ومعبر «باب السلامة»

«النصرة» ينقض اتفاقه مع «الفيلق الثالث» وينقضّ عليه بريف عفرين

حلب- خالد زنكلو

مظاهرات في مدينة الباب ضد «هيئة تحرير الشام» الإرهابية (أ ف ب)

لم يكد يجف حبر الاتفاق الذي وقعه زعيم ما تسمى «هيئة تحرير الشام»، الواجهة الحالية لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، المدعو أبو محمد الجولاني مع متزعم ميليشيا «الفيلق الثالث» الملقب بأبو ياسين، لتقاسم السيطرة على عفرين بريف حلب الشمالي، بعد مد الأولى نفوذها إليها، حتى نقض «النصرة» الاتفاق وانقض على الثانية بريف المنطقة وليشتعل صراع «إخوة السلاح» من الإرهابيين مجدداً.
فبعد ٤٨ ساعة من الهدوء الحذر الذي ساد عفرين، وادعاء تنظيم «النصرة» أنه سحب مسلحيه منها باتجاه ادلب وسلمها لحليفها ميليشيا «أحرار الشام»، تفجر الوضع أمس في المنطقة مع استنفار جحافل «النصرة» الفرع السوري لتنظيم «القاعدة»، بذريعة أن مسلحي «الفيلق الثالث» الموالين للنظام التركي لم يخلوا مقراتهم في بلدة كفر جنة بريف عفرين الجنوبي الشرقي مع أنها لم تعد مقرات «الفيلق الثالث» في مدينة عفرين إليه، بموجب الاتفاق.
وأفادت مصادر أهلية في عفرين لـ«الوطن» بأن مسلحي «النصرة» خاضوا اشتباكات عنيفة مع نظرائهم وأعدائهم مسلحي «الفيلق الثالث»، الذي تتزعمه ما تسمى «الجبهة الشامية»، وسيطروا على بلدتي آناب والخالدية بناحية شران بريف عفرين، وليتموا حصار بلدة كفر جنة الإستراتيجية من طرف بلدة مريمين، التي تقدموا اليها، من جهة الغرب، وسط أنباء عن سقوط عشرات القتلى والجرحى من تنظيم «النصرة» جراء كمين نصبه «الفيلق الثالث» لأحد الأرتال على محور كفرجنة.
وأشارت المصادر إلى أن سيطرة «النصرة» على كفرجنة، التي باتت قاب قوسين أو أدنى، ستفتح له المجال لمواصلة التقدم بيسر نحو مدينة إعزاز، الهدف المقبل للفرع السوري لتنظيم القاعدة كونها تضم معبر «باب السلامة» كأهم معابر الشمال السوري.
ولفتت إلى أن قيمة كفر جنة، والتي فشلت ٣ محاولات سابقة في اقتحامها من «النصرة» بعد استقدام «الفيلق الثالث» تعزيزات إليها من إعزاز، تأتي من كونها تشكل خط الدفاع الأول عن مدينة إعزاز من جهة الغرب، عدا كونها تضم قاعدة عسكرية مهمة لجيش الاحتلال التركي بالقرب منها، والذي يبدو أنه لن يحرك ساكناً بعد تقاسمه حواجز مدينة عفرين مع جهاز أمن «النصرة» إبان هيمنتها عليها.
المصادر بينت أن «الجبهة الشامية» وحليفتها ميليشيا «جيش الإسلام» في «الفيلق الثالث» لم يقدّرا قوة «النصرة» مع حلفائه وتجرعتا كأس سم وقوف القاعدة الشعبية معهما في المنطقتين اللتين يسميهما النظام التركي «غصن الزيتون» بعفرين و«درع السلام» في إعزاز والباب وجرابلس، والذين خرجوا بمظاهرات منددة بالفرع السوري لـ«القاعدة» ورافضة لتوسعه نحو بقية مناطق سيطرة الميليشيات الممولة من النظام التركي الراغب بتلقينهم درساً بسبب تناحر متزعميهم فيما بينهم ونتيجة الفلتان الأمني الحاصل في مناطقهم.
وأصيب بالرصاص الطائش وبقذائف الهاون جراء الاشتباكات بين الفريقين المتناحرين بريف عفرين أمس أكثر من ١٠ نازحين في مخيمات «البركة» بمحيط كفر جنة والمخيمات المتوضعة قرب بلدتي زيارة حنان ومشعلة، واللتين تسعى «النصرة» لاقتحامهما، دون وجود ممر آمن لخروج قاطني المخيمات منها، وفق قول عدد من نازحي «مخيم البركة» لـ«الوطن»، والذين تمكنوا من الفرار وقت سقوط عفرين، وسط إغلاق طريق عام إعزاز عفرين واستقدام الفريقين دبابات وأسلحة ثقيلة إلى ساحة المعركة في محيط كفر جنة.

لبنان بحاجة ماسة إلى اليد العاملة ومن يرد البقاء عليه الحصول على إقامة وإجازة عمل

شرف الدين: نتعامل مع ملف النازحين السوريين بشكل إنساني وأطراف غربية تعرقل عودتهم

وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية يتهم أطرافاً غربية بعرقلة عودة النازحين السوريين إلى بلدهم (عن الانترنت – أرشيف)

وكالات

استقبل بيدرسون ووزيرة خارجية دونيتسك وتقبل أوراق اعتماد السفير غير المقيم لفيتنام

المقداد: دعم الغرب للإرهاب في سورية هو استمرار لدعمه للنازيين في أوكرانيا

سيلفا رزوق

وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد خلال لقائه أمس وزيرة خارجية جمهورية دونيتسك الشعبية ناتاليا نيكونوروفا (ت: مصطفى سالم)

جدد وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد أمس خلال لقائه المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسون التأكيد أن استمرار الاحتلال الأميركي والتركي للأراضي السورية، إضافة إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان، والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية، ينتهك سيادة سورية، ويخالف القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، ويهدد السلم والأمن في المنطقة.
وبحث المقداد والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية، آخر التطورات المتعلقة بالقضايا ذات الاهتمام المشترك، ومستجدات الوضع في سورية.
وقدم المبعوث الخاص عرضاً حول حيثيات الزيارات التي قام بها مؤخراً إلى عدد من الدول، واللقاءات التي أجراها مع المسؤولين في هذه الدول، والجهود المبذولة لاستئناف عمل لجنة مناقشة الدستور.
وأكد المقداد، حسب بيان حصلت «الوطن» على نسخة منه، أن «استمرار الاحتلال الأميركي والتركي للأراضي السورية، إضافة إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان، والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية، ينتهك سيادة سورية، ويخالف القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، ويهدد السلم والأمن في المنطقة»، مطالباً الأمم المتحدة بأن تضطلع بدورها في هذا الصدد وفقاً لميثاقها.
ورداً على سؤال لـ«الوطن»، خلال تصريح صحفي له عقب اللقاء، قال بيدرسون «جرى خلال اللقاء البحث في الوضع العام بالنسبة للسوريين في الداخل والخارج فالصراع لا يزال قائماً والظروف صعبة للغاية، ولدينا منذ آذار ٢٠٢٠ وقف لإطلاق النار لكنٍ لا يزال هناك عدد كبير من المدنيين يقتلون، وهذا تحدٍ كبير».
وأضاف: «الوضع الاقتصادي صعب للغاية، فهناك قرابة ١٥ مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، وكما ذكرت عدة مرات، فإن المسار السياسي لم يتمخض عنه شيء حتى الآن بالنسبة للسوريين، لكن ما نقلته اليوم للوزير فيصل المقداد هو أن الأمم المتحدة ملتزمة بكل هذه المواضيع وستعمل على البحث في وقف شامل لإطلاق النار على كامل الأراضي السورية ومستمرون في العمل من أجل توفير احتياجات الشعب السوري وتوفير احتياجات اللاجئين ومن يعيشون في مختلف المناطق السورية سواء كانت تحت سيطرة الحكومة أم خارجها».
واعتبر بيدرسون في رده على سؤال لـ«الوطن» اعتبر أن هذه المواضيع وحدها لم تساعد في إحراز أي تقدم، وقال: «ما نحتاجه بالفعل هو التقدم على المسار السياسي، لذلك بحثت مع الوزير المقداد كيفية تعزيز «تدابير الثقة» كما هو منصوص عليه في القرار ٢٢٥٤، وعدت وأكدت على فكرتي، كما قدمت شرحاً بخصوص مبدأ «خطوة بخطوة»، مما سيسمح لجميع الأطراف بالانخراط الجدي ويمكننا أيضاً من التقدم ببطء، وتحدثنا عن اللجنة الدستورية وكلي أمل بعد المحادثات مع أحمد كزبري بأنه سيكون لدينا أخبار إيجابية بهذا الخصوص حيث سنتمكن من عقد جلسات قادمة في جنيف».
وحول إذا ما جرى النقاش بخصوص المؤتمر الدولي للاجئين والذي بدأ أعماله في دمشق قال بيدرسون لـ«الوطن»: «لا، لكن سيتم إعلامي بنتائج المؤتمر في وقت لاحق».
بيدرسون لفت في تصريحاته إلى أنه سيكون لديه في دمشق عدة اجتماعات، وأضاف: «لكن الأهم بالنسبة لوجودي في دمشق، هو الحوار مع الحكومة السورية والممثلين في اللجنة الدستورية».
وفي رده على سؤال إن كانت قرارات مجلس الأمن مازالت نافعة بعد كل ما تغير في سورية قال بيدرسون: «لنكون صادقين أنها لا تعمل حتى الآن، ونحن نحتاج أكثر لرؤية إن كان بالإمكان أن نبدأ ببطء ولكن بشكل مطرد لتنفيذ الأحكام المختلفة لقرارات مجلس الأمن، والخبر الجيد أن كل الأطراف بدأت القول إنها ملتزمة بهذه القرارات».

يستقبل وزيرة خارجية جمهورية دونيتسك

وفي وقت لاحق أمس عقد وزير الخارجية والمغتربين جلسة مباحثات مع وزيرة خارجية جمهورية دونيتسك الشعبية ناتاليا نيكونوروفا والوفد المرافق لها، والذي ضم كلاً من وزيري الثقافة والزراعة.
ووفق بيان حصلت على نسخة منه «الوطن»، أكد المقداد على أهمية تعزيز العلاقات الناشئة بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وعلى استمرار دعم سورية لجمهورية دونيتسك، وكذلك تأييدها لحق شعوب إقليم دونباس في تقرير مصيرها.
وقال: «إن دعم الغرب للإرهاب في سورية بالسلاح وبمليارات الدولارات، هو استمرار لدعمه اليوم للنازيين في أوكرانيا ومدهم بالسلاح والمال لمواجهة الموقف الروسي الذي يدافع عن شعب دونباس وحريته وأمنه».
وشدد المقداد على أن السياسات الغربية الداعمة للإرهاب في سورية تعوق الجهود السياسية المبذولة لإعادة الأوضاع الطبيعية إليها، وأن الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على كل من سورية وروسيا الاتحادية والعديد من دول العالم هي غير أخلاقية، وتتناقض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويتأثر بها المواطن العادي في هذه الدول في أبسط مقومات حياته.
بدورها، عبرت نيكونوروفا عن شكرها لسورية على دعمها ومساندتها لجمهورية دونيتسك واحترامها لخيار الشعب في دونيتسك وتأييدها له في الأمم المتحدة.
وقدمت عرضاً لمجريات الحرب على بلادها وما عاناه شعب دونيتسك من ممارسات وحرب إبادة من قبل المجموعات النازية.
كما ناقش الجانبان الإمكانات المتاحة للتعاون متعدد الجوانب، وعلى مختلف المستويات وبما يحقق مصالح شعبي البلدين الصديقين.
حضر اللقاء من الجانب السوري، نائب وزير الخارجية والمغتربين بشار الجعفري ومدير إدارة أوروبا لؤي فلوح، وإحسان الرمان وحسين عبد العزيز من مكتب الوزير، ومن الجانب الضيف كل من السفير الروسي في سورية ألكسندر يفيموف، وباقي أعضاء الوفد المرافق لنيكونوروفا.
كما تسلم المقداد أمس من السفير لونغ كوك هوي، أوراق اعتماده سفيراً غير مقيم لجمهورية فيتنام الاشتراكية لدى سورية، وذلك وفق ما ذكرت وكالة «سانا».
ورحب المقداد بالسفير هوي، مؤكداً حرص سورية الدائم على تطوير علاقاتها مع فيتنام الصديقة، وذلك لما للشعب الفيتنامي من تقدير كبير في نفوس السوريين، وانطلاقاً من سياسة سورية بالتوجه شرقاً نحو الشعوب، والدول التي تتمسك بمبادئ القانون الدولي، وأهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.
واستعرض المقداد التحديات التي تواجه السوريين بسبب الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، واستمرار الاحتلال الأميركي بسرقة النفط والثروات السورية، مشيراً إلى الفرص التي يمكن التعاون بها مع فيتنام لمواجهة هذه التحديات وبالشكل الذي يخدم مصلحة الشعبين الصديقين.
بدوره عبر هوي عن سعادته بتعيينه سفيراً غير مقيم في سورية، وأكد أنه يحمل لشعب وقيادة سورية تحيات قيادة وشعب فيتنام، مشيراً إلى تطلعه لبذل كل الجهود الممكنة لتطوير العلاقات وتعزيز التشاور السياسي والتعاون الاقتصادي مع سورية.
وجدد هوي التعبير عن موقف بلاده الداعم لسيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها، وعن استعداد فيتنام للتعاون مع سورية في مشاريع إعادة الإعمار وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك.

قولاً واحداً

خالد عبد المجيد

القمة العربية ووثيقة «إعلان الجزائر» للمصالحة الفلسطينية

القمة العربية القادمة التي ستعقد في الجزائر في الأول من الشهر القادم لديها خطط وتصورات تتعلق بالوضع الفلسطيني وخاصة الدول المطبعة التي عقدت اتفاقات مع الكيان الصهيوني، وهي التي ستكون لها اليد الطولى في القمة، حيث تتحضر لاستخدام وثيقة «إعلان الجزائر» للمصالحة الفلسطينية بين الفصائل، غطاء لسيناريو وخطوات تستهدف الالتفاف على المقاومة والانتفاضة الفلسطينية الملتهبة في الضفة الغربية والعمل من أجل التهدئة مع العدو الصهيوني.
وتوحي المعطيات بأن القمة ستتخذ قراراً بتشكيل لجنة عربية من وزراء الخارجية لمتابعة تنفيذ الخطوات بما يتلاءم مع سياساتها وعلاقة البعض منها مع دولة الكيان الصهيوني، ومحاولة استهداف الدور الإيراني ودور دول وقوى محور المقاومة الداعم لحالة النهوض الفلسطيني ومقاومته الباسلة وتصديه البطولي للاحتلال ورفضه للمساومة على حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف، حيث ما زالت هناك مراهنات وأوهام وارتباطات والتزامات مع العدو لدى بعض القيادات الفلسطينية والعربية التي ستحاول دفع الأمور باتجاه عودة المفاوضات الفلسطينية مع العدو الصهيوني وإعادة إحياء مسار سياسي للقضية الفلسطينية واحتوائها بشعارات طنانة لدعم الفلسطينيين على أساس المبادرة العربية وحل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية وغيرها من مواقف وقرارات مكررة ليس لها أي قيمة وتأثير، الأمر الذي سيفتح الطريق للحل الاقتصادي وإعطاء العدو فرصة لفرض الأمر الواقع في الضفة الغربية.
لقد واجه المزاج الشعبي ما جرى في الجزائر بالريبة والشك وانعدام الثقة والإحباط، ويعتبر أن الحوارات كانت عبارة عن جلسات تكاذب ونفاق سياسي واستخفاف برؤية وخيارات الشعب الفلسطيني.
إنَّ تبادل المُصافحات الحارة، والابتسامات العريضة لقادة الفصائل الفلسطينية أمام عدسات الإعلام، ومشاركة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، ومصافحته للقيادات كانت تخفي في كواليسها الكثير من الخلافات والتناقضات، والتباينات، وتنافر الآراء في أروقة قاعة قصر المؤتمرات في العاصمة الجزائرية، حيث سعت الجزائر للتخفيف منها ودفع الأمور باتجاه التوافق حتى لا تفشل مساعيها، وتخللت المباحثات عمليات «شد وجذب»، بشأن الورقة الجزائرية للمصالحة، التي صاغتها القيادة الجزائرية.
كل المتحاورين الذين ذهبوا للجزائر اعتبروا أن ما جرى كان إرضاء للقيادة الجزائرية التي تعتبر الحوارات والمصالحة إنجازاً لها في القمة العربية القادمة، في الوقت الذي فشلت فيه كل جهودها المضنية ومساعيها لإعادة سورية إلى الجامعة العربية نتيجة رفض كل من السعودية وقطر ومصر، الأمر الذي دفع سورية إلى إعلان موقفها لحفظ ماء وجه الجزائر من خلال ما أطلقه وزير خارجيتها فيصل المقداد الذي أعلن أن سورية لن تشارك في القمة العربية القادمة.
بالتالي فإن الذين يرفضون عودة سورية إلى الجامعة العربية، لا يمكن أن يكونوا داعمين للقضية الفلسطينية ولحقوق شعبنا ومقاومته ضد الاحتلال الصهيوني!؟

أمين سر تحالف الفصائل الفلسطينية في سورية

رسائل امتعاض موسكو من أنقرة تتوالى والاحتلال الأميركي واصل سرقة ثروات السوريين

المقاتلات الروسية تقتل ١٥ إرهابياً من «النصرة» والقضاء على دواعش في «جاسم»

حلب - خالد زنكلو
حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

عبد المجيد: لدينا شكوك في إمكانية تطبيق نصوص «إعلان الجزائر»

القيادة السورية تستقبل الأربعاء وفد فصائل فلسطينية ضمنه الجناح المقاوم في «حماس»

موفق محمد

من مؤتمر لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية التي استضافته الجزائر الأسبوع الماضي (عن الانترنت - أرشيف)